غلط الفهم وتغليط الإفهام

نظرة في الخطاب الديني

د. العباس عبدوش
جامعة تيزي وزو

تعود أهمية مبحث "الغلط والتغليط" إلى المكانة التي يحتلها في الحجاج من البلاغة الجديدة بصفة خاصة، وإلى مدى الأهمية التي صار يحظى بها التواصل الإنساني في الحضارة الحديثة وفي الفكر العولمي بصفة عامة.

وإذا كان هذا المبحث قد تم تعميقه وتوسيعه في البلاغة الجديدة عند الغربيين بالعودة إلى التراث البلاغي القديم دراسة وتمحيصا وإضاف، كما فعل ريتشاردز في (دروس في البلاغة) وفي (فلسفة البلاغة) وكما فعل رولان بارت في (قراءة جديدة للبلاغة القديمة) عل سبيل التمثيل، ثم تلتها جهود كثيرة لا يسمح المجال لحصرها وإيفائها حقها من التنويه والاعتبار. إذا كان ذلك كذلك فإن هذا المبحث لم يلقي عناية لائقة شأنه في ذلك شأن البلاغة العربية التي أصيبت بالإنكماش إن لم نقل بالعقم جراء تحجر المفاهيم وتكلس التصورات وإلى الحدود.

يمتد الغلط والمغالطة عند الغربيين كما هو معروف إلى حدود القرن الخامس قبل الميلاد عند اليونانين إذ إن اسم المغالطات Sophisme بأخذ اسمه من السوفسطائيين Sophisticis، بل لقد سيطر هؤلاء في الحضارة اليونانية ولا يستبعد أن اسم الفلسفة هو تركيب من Sophie الحكمة وFallacy التي تعني المغلط أيضا وبالجمع بين الكلمتين Fallacy-sophy ينتج مصطلح الفلسفة، إذ إن السوفسطائيين كانوا يرون أنفسهم الحكماء بحق، إلى أن قام أفلاطون وأرسطو ومن بعدهم بإثبات تهافت فلسفة السوفسطائيين ودحض حججهم كما هو مشهور.

لقد نما البحث في الغلط والمغالطة لدى المسلمين من خلال الاتصال بالحضارة الغربية[1] عن طريق الترجمة والتأليف بحيث كرس ابن سينا وابن رشد والفارابي وغيرهم كثيرا من تآليفهم لهذا الموضوع وكذلك فعل بعض من متأخري علماء الأصول، وإذا كان من الصعب إثبات عدم اطلاع ابن حزم على الفلسفة اليونانية قبل شروعه في كتابه (الإحكام في أصول الإحكام)، فإنه يصعب في المقابل إثبات اتصال علماء الحديث وعلماء الأصول الأولين بالثقافة والفلسفة اليونانية لأسباب عديدة ليس هنا مجال ذكرها ونكتفي بذكر سبب واحد

منها هو أن الاحتكاك بالثقافات الأجنبية حدث متأخر عن كتابات هؤلاء الذين نشير إليهم.

إن كتاب (إصلاح الغلط في غريب الحديث)على سبيل المثال لابن قتيبة (تـ 206 هـ)، قد اعترض فيه صاحبه على الغلط الذي وقع من أبي عبيد القاسم بن بلال (تـ 224 هـ) في كتابه (غريب الحديث).

تلا ذلك كتاب (إصلاح غلط المحدثين) للخطاب البستي (تـ 319 هـ) وهو ابن زيد أخ عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ويتضح من سيرة حياة المؤلف ومن العلوم التي تخصص فيها وهي علوم دينية أو قريبة منها أن الرجل لم يكن على اتصال بالثقافات الأجنبية ولا بالعلوم التي تعود إليها.

نريد مما سبق الإشارة إلى أن شطرا من البحث والمغالطة قد نما في حضن الدراسات الدينية بشكل مستقل عن الجدل المنطقي أو الفلسفي، وإن اقتران الدراستين الدينية والجدلية للغلط قد حدث في زمن متأخر خاصة بعد تطور على الأصول وعلم الكلام[2] وفي كل الأحوال فإن تعميق ذلك البحث –كما سبقت الإشارة-لم يحدث، بل كاد يطويه النسيان.

يلاحظ على البحوث الأولى في الموضوع أنها التفت بالإشارة إلى الغلط ولم تشر إلى المغالطة والتغليط مما يعني بأن إدخال أطراف الخطاب الأخرى عدا النفي ونعني المتكلم والمخاطب، والسياق بالمعني الدقيق لم يكن واردا وهو ما يوحي به قول الخطابي البستي في مقدمة الكتاب "... على انا لم نقل في ذلك الغلط أنه اشتمال على ضلالة، أو زيغ عن سنة، وإنما هو رأي قضي به على معنى مستتر أو حرف غريب مشكل."[3] مما يعني أن الغلط كامن في لغة الخطاب ولا ينتمي غلى الأطراف الأخرى، وهو الفهم الذي كانت تسمع به البدايات الأولى لبحث الموضوع، كما هو واضح من فهرس الكتاب، كتخصيص فصل بعنوان (مما سبيله أن يهمز لرفع الإشكال)، وفصل ثان (مما يجب أن يثقل وهم يخففون)، وفصل آخر (مما يمد وهم يقصرونه)...إلخ، كل هذا إنما يدل على عدم الولوج إلى البعد الحجاجي التداولي للبحث والبقاء ضمن البعد اللغوي للخطاب.

لقد كان بالإمكان تعميق هذه الخطوات التي بدأها ابن قتيبة والخطابي بالانتقال من التركيز على النص وعلى لغة الخطاب إلى التركيز أكثر فأكثر على الفهم والإفهام أي على المتكلم والمخاطب حيث "إذا كان الشافعي قد اهتم بجانب فهم النص فقط، فإن الأبحاث بعده اهتمت بالإضافة إلى ذلك بجب الإفهام أي إفهام السامع والمتلقي وكذا إقناعه وقمع المجادل وإفحامه، أي إدخال المخاطب كعنصر أساسي في فعل التخاطب، وبالتالي الانتقال من الاشتغال

على النص كمرجعية وسلطة مرجعية ... إلى الاشتغال على إنتاج نص بياني وإنتاج قواعد وأسس ضابطة لعملية إفهام السامع والمتلقي."[4]

الانتقال من الفهم لدى الشافعي إلى الإفهام كان خطوة قام بها الجاحظ في البيان التبيين بقوله على سبيل المثال: "والغية التي إليها القائل والسامع إنما هي الفهم والإفهام فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[5].

يتعلق الأمر – فيما يخص الخطاب الديني-بتنوع وتعدد أطراف الخطاب، ومنه بتعدد وبتنوع درجات الفهم والإفهام، فبالإضافة إلى قداسة هذا الخطاب ومقصديته هنالك وجوب ايصاله وتوصيله من كل من سمعه وتلقاه مصدقا لقوله ρ: "***رحم الله من سمع مقالتي حتى يبلغها***".

وإذا كان هذا الحديث يشير بوضوح إلى نقل وتبليغ السامع للحديث النبوي فإن أحاديث أخرى تركز على: 1): حفظ السامع للحديث

2): وعيه له (فهمه)

3): تأدية السامع الحديث إلى من سواه

ففي الحديث الذي أخرجه الطبراني في المعجم الكبير:

"***رحم الله عبدا سمع مقالتي فحفظها***"

وفي الحديث الذي أخرجه المنذري في الترغيب والترهيب:

"***رحم الله من سمع مقالتي حتى يبلغها***"

وفي الحديث الذي أخرجه الحاكم في المستدرك:

"***رحم الله عبدا سمع مقالتي فوعاها***"

ويجمع هذه المعاني كلها الحديث الذي أخرجه الهندي في كنز العمال:

"***رحم الله من سمع مقالتي فوعاها ثم أداهـــا***"

(1) (2) (3)

يدخل هذا النشاط ضمن الفعل التواصلي وهو أحد أهم الأفعال التي يشير إليها (هابرماز) حين يحدد نماذج الفعل على اعتبار أنها: فعل غائي، وفعل درامي وفعل معياري وفعل تواصلي وأن ما يميز هذا الأخير أنه يهدف إلى تحقيق إتقان بين البشر على أساس عقلاني والوصول إلى غايات نبيلة لتعزيز الوئام والتضامن والاندماج بين البشر[6].

إن علاقات الوصل والفهم ثم الإيصال والإفهام لبتي يوحيها الخطاب الديني لا بشكل أفقي فحسب (أي بالمعنى التزامني) بل بشكل عمودي (أي من جيل إلى جيل ومن زمان إلى زمان)، إن هذه العلاقات قد يسمها كثير من الغلط

والتغليط إذا لم يتوخ فيها الالتزام بالشرط الثاني ونعني به (الوعي) إذ إن الانتقال في المكان أفقيا وفي الزمان عموديا قد يؤدي إلى تغير لغة التواصل وإلى فهمها يشكل مختلف وفقا للسياقات الجديدة، وعلى سبيل المثال فإن الناس في زمننا يفهمون الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه عن النبي ρ أنه نهى أن يشرب الرجل قائما، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ρ: ***"لا يشربن أحد منكم قائما فمن نسي فليستقئ"***.

يتولد الغلط من فهم كلمة (قائم) حيث يلجأ المعاصرون إلى الاقعاء أو الجلوس عند الشرب، علما أن كلمة "قائم" هنا في المستوى التركيبي ليست (حالا) للشارب بل مفعولا به إذ إن "قام" في اللغة القديمة تعني "جمد" فقامالماء جمد[7] وفي أساس البلاغة للزمخشري[6]:

قام بعيرك مائة دينار ودينار قائم، وعين قائمة ذهب بصرها، وإذا أهلك البرد بعض النبات أو الشجر قيل: منه هامد ومنه قائم، وقام قائم الظهيرة وقام ميزان النهار، وماء قائم دائم وقام على الأمر دام وثبت، وقام الأمير على الرعية وليها، وقام على غريمه طالبه، وقال ρ: "إلا ما دمت عليه قائما".

يتطلب الفعل التواصلي في الخطاب الديني – كما أشرنا-حفظا فوعيا ثم تأدية ويتطلب الشرط الثاني وهو الوعي معرفة بـ:

1)-معرفة باللغة وبتراكبي النمو تحديدا.

2)-معرفة بدلالات ومقاصد النصوص.

3)-معرفة بالسياقات القريبة والبعيدة الدينية والعلمية والثقافية...إلخ.

فيما يتعلق بنص الحديث الذي بين أيدينا فإن تركيب النص – عكس ما فهم- يفيدان قائما مفعول به لفعل شرب وليست حالا للشارب وهذا أسلوب معتاد في كثير من نصوص القرآن والحديث كما في قوله تعالى: "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما" فقياما هن ليست حال للفاعل بل صفة للأموال، في أنه غالبا إذا وصف حال الفاعل قال: "لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم" وفي الحديث النبوي: ***"من مات وهو مدمن الخمر لقي الله وهو كعابد الوثن"***

أما من الناحية الدلالية فإن نكمن الالتباس هو في عدم الانتباه إلى الاشتراك اللفظي بين "قائما" بمعنى "واقفا" و"قائما" بمعنى جامدا وهو ما يسميه ابن حزم غلط اشتباه الأسماء.

وأما من جهة معرفة السياقات البعيدة والقريبة: فينبغي معرفة السبب الذي يجعل شرب الماء الجامد مكروها واستحباب شرب الماء الجاري كما جاب في

الماء الحديث النبوي: "***خير الماء السنم***"[8] والسنم المرتفع الجاري على وجه الأرض.

ويعضد هذا المعنى ما جاء في موطإ الإمام مالك في باب شرب الرجل وهو قائم: عن ابن شهاب أن عائشة أم المؤمنين وسعد ابن أبي وقاص كانا لا يريان بشرب الإنسان وهو قائم بأسا.

كما **جاء** في الموطإ أيضا عن أبي جعفر القارئ قال: "رأيت عبد الله ابن عمر يشرب قائما"

وجاء في الموطأ: حدثني عن مالك أنه بلغه أن عمر ابن الخطاب وعلي ابن أبي طالب وعثمان بن عفان كانوا يشربون قياما.

يتضح من كل ما سبق أن استحباب شرب الماء الجاري وكراهة شرب الماء القائم مردة أن الأول يجدد وأن الثاني يأسن ويفسد.

نحن -إلى الآن-أمام الغلط الذي يعرف في الحجاج بكونه: أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، أي أننا أمام الشخص الذي لو اكتفا هو يعدم الفهم ما كان في الأمر كبير غضاضة لكن نقل الغلط والإصرار عليه يولد المغالطة وذلك: "إن شخصا ما يستدل على نحو مغلوط Falla ciovcly عندما يقتنع بحجة مغلوطة ويحاجج على نحو مغلوط في محاولة اقناع غيره وكل من يحاجج أو يستدل على نحو هذا يقال إنه يقترف مغالطة[9] ويذهب رأي آخر مذهبا أقرب إلى التفرقة اللغوية بين الغلط والمغالطة بالقول: "إذا اعتمدنا معيارا يفرق به بين الغلط والمغالطة أو ما شابههما فسيكون كالآتي: كل ما كان عن قصد وعمد فهو مغالطة، وكل ما كان عن غير قصد أو عفويا فهو غلط"[10].

مكمن الإشكال في نقل الحديث النبوي السابق هو في رد (الإصلاح) بتعبير الخطابي البستي أي في رفض الأدلة التي تسعى إلى معالجة الغلط، أي أننا أمام درجة ثالثة أولها الغلط (عيي الفهم) وثانيها المغالطة (وهي تعمد الغلط) وثالثها رد الإصلاح.

إن مرد هذا التدرج هو تعدد أطراف الخطاب من جهة ثم هو اختلال الإفهام من جهة ثانية ويختزله سعيد النكر وفق الخطاطة التالية[11] :

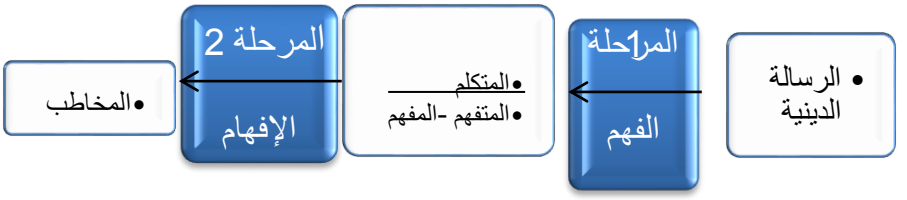

وإذ أخذنا في الاعتبار أن الخطاب الديني ذاته يوجب التبلغ إلى ما لا نهاية له من الأشخاص أمكن تصور الذي يعتري فهم الرسالة بمجرد وقوع غلط في الفهم ذلك أن بعضنا من هذا الغلط يكتسي درجة عالية من القداسة مع مرور الوقت، قداسة يفترض أنها ميزة خاصة بالنص الأول بحيث تغدو الخطاطة السابقة هي أقرب إلى نقل الفهم الغالط الذي أصبح يحمل صفة القداسة ورد تغليط للنص على الشكل التالي:

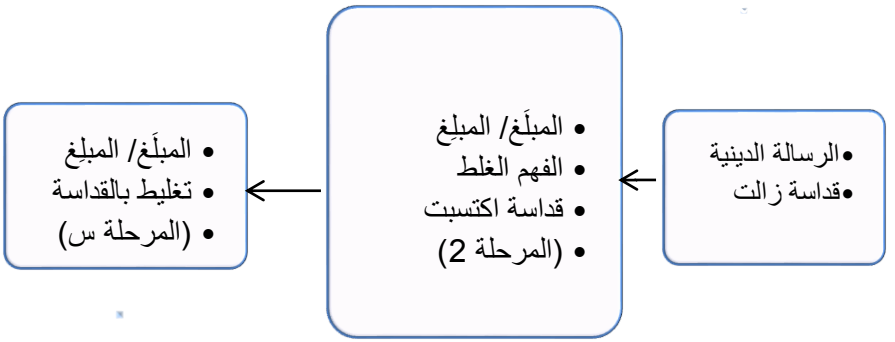

انطلاقا من الحالة السابقة وبتوسع وترسخ الفهم الغالط وتغليط الأفهام يزداد اكتساب الاثنين لصفة القداسة بحيث يتحولان إلى مذهب أو ما يشبهه أو إلى حزب أو نِحلة، بل لا نغالي إذا قلنا بأن الأمر قد يستفعل حتى يصل إلى شكل من الدين الجديد، كل إصلاح له يقابل بدرجة ن العنف تصل إلى حد التكفير

بهذه الطريقة يمكن أن نفهم كثيرا من انحراف الخطاب الديني الذي لا يتوقف على الغلط بل ينتقل إلى المغالطة فالتغليط ثم الانحراف الشامل وهكذا

نفهم انتقال الغلط الذي يشير إليه الخطابي البستي في إصلاح غلط المحدثين حيث بإيراد الحديث التالي: ***"نهى رسول الله ρ عن الحِلق قبل الصلاة في يوم الجمعة وعن التحلق أيضا"*** ثم يضيف (أي الخطابي): "يرويه كثير من المحدثين عن الحَلق قبل الصلاة ويتأولونه على حلق الشعر وقال له بعض مشايخنا: لم أحلق رأسيقبل الصلاة نحوا من أربعين سنة بعده سمعت هذا الحديث قال أبو سليمان (الخطابي) وإنما هو الحِلق – مكسورة الحاء مفتوحة اللام جمع حلقه يقال حَلْقه وحِلَق مثل بدْرة وبدَر وقصعة وقصع، نهاهم عن التحلق والاجتماع على المذاكرة والعلم قبل الصلاة واستحب لهم ذلك بعد الصلاة[12].

واضح من الكلام السابق أن اللبس والغلط جاء من تشابه واشتباه كلمتين لكننا لو توقفنا عند هذا الحد فلن يكون في الأمر ما يوجب الانحراف إذ إن الغلط والنسيان قد غفرهما الله المؤمنين ولكن الإشكال هو أولا في انتشار الغلط وفي رد الإصلاح وتغليطه.

يعطي ابن حزم للتغليط اسما آخر هو (التشعيب) مشتقا له من الشغب الذي يشوش على الأفهام وعلى الحوار السليم، وداعيا إلى التحفظ من كل من لا يتقي الله ρ في السعي إلى إفساد الحقائق من المدلسين الذين هم أحق بالنكال من المدلسين في النقود والبيوع وقد قال رسول الله ρ: ***"من غشنا فليس منا"*** و لا غش أعظم من غش في ابطال الحقائق[13].

إننا نرمي بما أوردناه هنا إلى أن هذه الخطوات التي طاها أمثال الخطابي ثم ابن حزم وغيرهم لم تعمق كما يليق.

سبقت الإشارة إلى أن البلاغيين القدامى على ركزوا الغلط الذي يتأتى من لغة الخطاب، فكأنما مكمن الغلط في الالتباس سببه اشتباه المفردات أكان لفظيا كما في (قائم = واقف) و(قائم = جامد) أم كان كتابيا كما في (الحَلْق/ الحِلْق) ويمكن أن نضيف صنفا ثالثا نعتبره لفظيا / كتابيا كما في المثال التالي:

قال أبو سليمان (الخطابي) وهما سبيله أن يهمز لدفع الإشكال وعوام الرواة يتركون الهمز فيه قوله ρ :في الضحايا: ***"و ادخروا وائتجروا"*** أي تصدقوا طلب الأجر فيه، والمحدثون يقولون (واتجروا) فينقلب المعنى من الصدقة إلى التجارة، وبيع لحوم الأضاحي فاسد غير جائز، ولولا موضع الأشكال وما يعرض من الوهم في تأويله لكان جائزا أن يقال واتجروا بالإدغام كما قيل من الأمانة إتَّمن إلا أن الإظهار هنا واجب، وهو مذهب الحجازيين يقال إئتذن فهو مؤتذن وائتجر فهو مؤتجر[14].

واضح من أعلاه أن الخطابي البستي يقصر الغلط على مستوى اللغة في حين اجتهد بعض من جاء بعده أن ينقل الغلط من مستوى اللغة إلى مستوى الاستدلال المنطقي، وهو ما يفعله كثير من معاصرينا، ونادرا ما نجد من هؤلاء[15] من ينتقل إلى مرحلة البعد خفي تصورنا أن الغلط قد يتأتى غالبا من اللغة وأما المغالطة فتكمن في الاستدلال ورد الدليل وأما التغليط فمكمنه الجانب السلوكي العملي عند الإنسان على الشكل التالي:

إن الحديث النبوي أعلاه (والحديثان قبله) سيتحولان إلى سلوك عملي أي أنه بدلا من التصدق عملا بالحديث (إئتجروا -أطلبوا الأجر) سيسود الاتجار انطلاقا من فهم الكلمة على أنها (إتجروا) أي قوموا بالتجارة، حيث إن القاعدة العريضة التي يبلغها فهم الحديث بهذا الشكل قد لا تحسن القراءة كي نزعم أنها وقعت في غلط كتابي كما أنها قد لا تكون سمعت بالحديث كي نزعم بأنها وقعت في اشتباه أسماء، إن هذه الفئة العريضة قد لا تكون رأت سوى سلوك عملي ناتج عن فهم مغالط وقراءة غالطة لم تقم هي بها، بل طبقت ما رأت من سلوك عملي ناتج عنها وهو ما يمكن أن نطلق عليه تغليط الاستعمال.

إننا نرمي من الكلام السابق إلى عدم الوقوف عند الإختلافات المألوفة بين أنصار اللغات الطبيعية وأنصار اللغات الصورية، حيث يدعى الأولون أن أسباب ما نواجهه من صعوبات ومشاكل لا تعود إلى بنية اللغات الطبيعية بل مردها إلى النسق المنطقي الذي نعول عليه ونحن نقارب اللغة الطبيعية، في حين يرى أصحاب اللغات الصورة عدم اتساق اللغات الطبيعية، وإن صعوبة تحديد ظواهرها يقضي بنا إلى الوقوع في تناقضات ومفارقات من هنا دعا بيتر ستاروين إلى موقف ثالث قائلا: إن التعبير في حد ذاته لا هو صادق ولا هو كاذب لأن إعطاء معنى لتعبير ما هو معرفة طريقة استعماله لنحيل بواسطته على موضوع خاص[16].

إن الشعار السياسي الذي ينطلق من خلفية دينية في الانتخابات تحت لافتة (صوتك أمانة) سواء أنظر إليه من منظور اللغة الطبيعية على أساس من كلمة

(صوت) تحوي التباسا بين (التصويت = الكلام) والتصويت أي الإدلاء بالموقف الانتخابي أم نظر إليه من منظور اللغة الصورية على أنه قياس مضمر عبارة عن:

صوتك أمانة
الأمانة من الدين
إمنحنا صوتك لأنك نمثل الدين

النظر إلى هذا الشعار من الزاويتين لا يؤدي إلى التأكد من أن الشعار يحمل الصدق أو الكذب بل إن الذي يستعمل الشعار في الحالتين هو المستفيد من التحول الحاصل من خلال عملية الفهم والإفهام إذ إن العبارة (صوتك أمانة) من خلال لفظة (صوت) تحمل المعنيين بشكل مجرد لكن الأمر يتوقف على استعمالنا لهذا المعنى أو ذاك كذلك الشأن إلى المنطلق الصوري حيث إن كون الصوت أمانة لا يحمل معنى أن يعصي لفلان أو فلان بل قد يحمل معنى معكوسا:

صوتك أمانة
الأمانة تحفظ دينا
فاحفظ صوتك تحفظ دينك

لكن الإشكال يكمن في استغلال شيء هو خارج اللغة وخارج الاستدلال أنه استغلال العاطفة الدينية التي قد تتجاوز اللغة والاستدلال منحرفة عنهما لفائدة المستعملين (المستغلين)، من هنا تركيزنا على تغليط الإفهام الذي ينتمي إلى (المستعملين) أي المتداولين أكثر مما إلى اللغة والمنطق.

الهوامش:

1- ينظر: فيصل عازي مجهول: في الغلط والمغالطة: دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2009، ص ص 13 وما بعدها.

2- ينظر: حمو النقاري: من المنطق الجدلي الفلسفي إلى المنطق الحجامي الأصولي: دار الأصل للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 2005، ص ص 183 وما بعدها.

3- الخطابي البستي: إصلاح غلط المحدثين تح محمد علي عبد الكريم الرويني، دار الشهاب للطباعة والنشر، د ط 1987 ص 24، من مقدمة المحقق.

4- سعيد النكر: المنهجية الأصولية والبحث البلاغي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص 18.

5- أبو عثمان عمرو بن الجار الجاحظ: البيان والتبيين تح درويش حويري: المكتبة العصرية، بيروت ط 1، 1999 ص 56.

6- محمد الداهي: مقال الحجاج مفهومه ومجالاته، عالم الكتب الحديث، الأردن 2010 ص 260.

7- أبو بكر مختار الصحاح، دار مكتبة الهلال بيروت، دط ، 1998 مادة قوم.

8- جار الله الزمخشري: أساس البلاغة: المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2003، مادة قوم.

9- الحديث أورده بن الأثير في "النهاية في غريب الحديث والأثر" ج2/ 409 .

10- حسن الباهي: تهافت الاستدلال في الحجاج المغالط: مقال في (الحجاج مفهومه ومجالاته) م س نقلا عن كاهان، ص 272.

11- فيصل عاري مجهول: الغلط والمغالطة م س، ص 16.

12- سعيد النكر: المنهجية الأصلية والبحث البلاغي م س ص 20.

13- الخطابي: إصلاح غلط المغالطين ص 64.

14- الخطابي البستي: ص ص 17، 72.

15- ينظر كمثال لهذه الاستثناءات النادرة محمد العمر دائرة الحوار ومزالق العنف، إفريقيا الشرق، د ط 2002.

16- ينظر: حسن الباهي ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، د ط 2004 ص 77.